

العمل النقابي في جامعة عدن وأخواتها (لحج وأبين وشبوة) والواقع المؤلم

الأمناء / بلعيد صالح محمد



يعد العمل النقابي سواء أكان على مستوى الوحدات الإدارية أو المرافق العمالية أو الأكاديمية من أنبل وأشرف الأعمال، والنقابيون هم أمل العمال وملاذمهم في انتزاع حقوقهم والانتصار لمظلوميتهم؛ لذلك يجب علينا العمل والتوعية بأهمية ومستقبل العمل النقابي، وسأركز في حديثي عن النقابة الأكاديمية، نقابة هيئة التدريس ومساعدتهم في جامعة عدن وأخواتها جامعات لحج وأبين وشبوة المنضوية حتى الآن تحت عباءة نقابة واحدة على طريق المؤتمر النقابي السادس حتى تكون لدينا شريحة أكاديمية واعية بحقوقها وواجباتها.

من المعروف أن هدف العمل النقابي هو الدفاع عن حقوق أعضاء هيئة التدريس ومساعدتهم من كرامة ومستوى معيشة وحق التطبيب، الوقوف أمام التشريعات والقرارات واللوائح المتعلقة بالأعضاء وحمايتهم من الجور والتعسف.. الخ.

ويمتاز العمل النقابي بالقوة العددية، فهو يشمل ويستقطب غالبه، إن لم أقل كل أعضاء هيئة التدريس ومساعدتهم، وهذه الكثرة العددية تمثل عامل ضغط إذا أحسنت النقابة توظيفها.

كذلك فإنها تمتاز بالصوت الواحد، فما تتبناه النقابة ينبغي أن يمثل الصوت الجمعي لهيئة التدريس ومساعدتهم.

ولكن ليس بمقدور كل المشغلين بقيادة العمل النقابي أن يؤديوا هذا الدور، فلكي يقوم النقابي بهذا الدور لا بد أن يتوفر فيه شرط الإيمان الراسخ بقداثة وعدالة هذا العمل - طبعاً إلى جانب شروط أخرى - ولكن الإيمان بقداثة هذا الواجب هو جوهر العمل النقابي، وهو العنصر الأساسي في نجاح المهمة التي يقوم بها النقابي، فمن كان مؤمناً سيضحي، وعلى العكس من ذلك لا نتوقع من شخص لا يؤمن بقضية أن يضحي ويخلص لها ويقدم جهده وعمله ووقته لإنجاحها.

وهذا يتطلب أن تقوم بهذه المهمة كوادرنقابية قادرة على تحقيق الأهداف، بعيداً عن أية نزعات ومصالح ضيقة، حزبية أو مناطقية أو شللية أو غير ذلك، قد تضر بالعمل النقابي، والغاية التي وجد من أجلها، وهذا يعتمد على وعي أعضاء هيئة التدريس ومساعدتهم عند اختيار قياداتها على مستوى الكليات والجامعة ومرافقة تلك القيادة في الفعاليات والأنشطة بالتأييد والمؤازرة إن أحسنت، وتقويم الاعوجاج إذا هي انحرفت بوصلتها فنجاح هذا الشخص في الانتخابات النقابية ليس صك غفران للخطايا اللاحقة تسمح له باستخدام ثقة الأعضاء به كسيف مسلط على

يبدأ بالثناء على الجامعة أو السلطة التنفيذية وجهودها القيمة وإن لم يكن لها وجود، ثم تتوسل توسلاً إليها، وتتسولها تسولاً بأن تتكرم بالتوجيه وتحقيق هذا الحق المشروع والواجب عليها، تفضلاً منها وإحساناً، هذا في حال خرجت النقابة من شرقة الصمت، وإلا فهي في أغلب المواقف تمسك العصا من المنتصف في بادئ الأمر، ثم تميل تدريجياً لتقف في صف السلطة، ووصل بها الحال إلى حشد الدفاع عن رئاسة الجامعة والحكومة ضد مطالب منتسبيها، وأتذكر أن هذا حدث في أكتوبر 2018م عندما طلب رئيس الجامعة د. لصور إخراج رؤساء النقابات الذين اختارهم هيئة التدريس في تلك الكليات في كليات ت. عدن وصبر وممثل كلية العلوم، بدلاً عن النقباء المواليين لرئاسة الجامعة في تلك الكليات فما كان من رئيس النقابة إلا تنفيذ الطلب.

ومرة أخرى في يناير 2022م وبعد أن نجح الإضراب الشامل في مختلف كليات الجامعات الأربع تدخلت النقابة بالاشتراك مع فضل الجعدي الأمين المساعد للمجلس الانتقالي لتتخذ الحكومة والجامعة وتعلق الإضراب دون الرجوع لرؤساء اللجان النقابية، وتكرر ذلك مرة أخرى في مايو 2022م عندما أعلنت أغلب الكليات بيان استئناف الإضراب بيان رقم 6 فقام رئيس النقابة بإصدار بيان نقض متماشياً مع إعلان مجلس القات الصادر عن اجتماع عبدالله العلمي عضو مجلس القيادة الرئاسي مع د. الخضر لصور في منزل الأخير، وفي اليوم الثالث قام بتنفيذ زيارة لكلية اللغات كانت بمثابة الدعوة إلى كسر الإضراب الذي تبنته نقابات الكليات. *عضو مجلس النقابة وعضو لجنة التصعيد والمتابعة الممثلة لمجلس النقابة جامعات عدن ولحج وأبين وشبوة.

التضحية، فالمنافع الشخصية هي التي تقيد عملهم وتحكمه، وهذه هي العلة التي منيت بها نقابة هيئة التدريس ج. عدن وأخواتها، فهذه النقابة تشابكت مصالحها مع مصالح قيادة الجامعة لسنوات طويلة؛ فرئيس النقابة يقدم لرئيس الجامعة مقترحات بالمناصب الأكاديمية، ورئيس الجامعة يتدخل في فرض عناصر نقابية موالية وإبعاد عناصر لا تدين له بالولاء، فأصبحت الغالبية العظمى من أعضاء الهيئة الإدارية ورؤساء النقابات يشغلون مناصب أكاديمية في الجامعة والكليات، وهذه الفلسفة الدخيلة على العمل النقابي بمثابة طعنات بخناجر صدئة ومسمومة تصوب في نحر النقابة وحقوق الأعضاء، فهل تنتظر من نقابي منصبه الأكاديمي مربوط برضا رئيس الجامعة عنه أن يكون منافحاً عن حقوق الأعضاء منتقداً للسلطة ورئاسة الجامعة؟! وقد ابتدعت هذه الفلسفة في عهد رئيس الجامعة السابق عبدالعزيز حبتور وربما قبل ذلك، وسار على نهجه وبصورة أفطع د. الخضر لصور رئيس الجامعة الحالي، وهذه الفلسفة يجب أن تنتهي وتطمس نهائياً من قاموس العمل النقابي، وأن يضع أعضاء المؤتمر النقابي القادم مادة في اللائحة تحول دون تكرارها مستقبلاً، بتحريم ممارسة العمل النقابي لمن يشغل منصب رئيس قسم أو نائب عميد كلية فما فوق.

ثالثاً) ومن بين القضايا التي تشكل تحدياً حقيقياً، وتهدد استقرار العمل النقابي ج. عدن وأخواتها خطابات نقابة التدريس ومساعدتهم التسولية، وهذا مرتبط بالعاملين الأول والثاني حيث تجد أن خطاب النقابة ركيكاً

عقد المؤتمر النقابي يقع على وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ومكتب الشؤون الاجتماعية والعمل بمحافظة عدن منع النقابة الحالية من التصرف برصيد النقابة مالياً، وتشكيل لجنة تحضيرية توافقية تعمل على التسريع بعقد المؤتمر بعد التلكؤ الذي أظهرته قيادة النقابة في تنفيذ الاتفاق الموقع في مايو 2022م والمتضمن التزامها بالدعوة لعقد المؤتمر النقابي السادس. ثانياً) من أبرز التحديات التي



واجهت العمل النقابي الأكاديمي في ج. عدن وأخواتها الجامعات الناشئة افتقادها لعامل التضحية من ناحية وسيادة المصلحة من ناحية أخرى، ونعني بالتضحية بذل الجهد والوقت وتحمل المشاق والأخطار دون انتظار أي مردود، ولا يضحى إلا من كان مؤمناً إيماناً عميقاً بقداثة المهمة التي يقوم بها، أما من يقوم عمله على المصلحة الأنانية فمثل هؤلاء تحكمهم قاعدة (المنفعة والخسارة) يعجزون عن

رقابهم طول السنوات اللاحقة بل هو وكيل في مهمة، فإذا تخاذل أو خان ولم يقوم بالوكالة وفق ما تقتضيه مصلحة الموكل جاز للموكل سحب الوكالة منه متى شاء، ومن خلال تجربتي في عضوية مجلس النقابة جامعة عدن لدورتين نقابيتين متتاليتين منذ 2012م، الذي أصبح مجلس نقابة الجامعات الأربع بعد تأسيس جامعات أبين وشبوة ولحج مؤخراً لاحظت طوال تلك الـ 10 السنوات عجز هذا المجلس عن القيام بالدور المناط به في الدفاع عن حقوق الأعضاء، بل ووقف البعض ضد حقوق موكلهم أي أعضاء هيئة التدريس ومساعدتهم ومن منحهم الثقة، بدون وجه حق أو بحجج أوهى من الواهية، وبقي القلة ممن أرادوا الانتصار لتلك الحقوق يخوضون في كل مرة حرباً خاسرة في الدفاع عن الحقوق بين مطرقة زملائهم في العمل وسندان قيادة المجلس، فما هي أبرز التحديات؟ وكيف يمكن التغلب عليها؟

أبرز التحديات أمام مجلس نقابة جامعة عدن وأخواتها (أولاً) إن مجلس النقابة الحالي في ج. عدن والجامعات الناشئة عنها يعد مجلساً فاقداً للشرعية؛ فهو مكون من :
١) الهيئة الإدارية التي يحلو لي أن أطلق عليها الهيئة العتيقة الموغلة في القدم، فقد تجاوزت مدتها منذ انتخابها الـ ١٣ سنة ولم يعد من أعضائها من يمارس العمل النقابي غير ٣ أو ٤ عند الحاجة الضرورية لهم.

٢) رؤساء اللجان النقابية وأنا أحدهم وقد مضى 6 سنوات على انتخابهم في آخر دورة، وإن كانوا أقل قدمًا إلا أنهم أيضاً قد تجاوزوا الفترة المقررة، وأمام هذا التحدي ونتيجة لمماطلة مجلس النقابة في الدعوة والعمل على